

أكدت أن بعض القضاة ينشرون معلومات عن تفاصيل خاصة  
من نشر معلومات لمنع وقوع أي ضرر اجتماعي

| محمد متار حميجو

أصدر وزير العدل هشام الشعار  
تعميمًا تضمنه منع المحاين العامين

ورؤساء النباتات وقضاء التحقيق

من إلقاء بأي تصريحات تحفظ

عن قضية لا تزال تحت بد القضاء

ولم يصدر بها حكم.

ونص التعميم الذي صدرت «الوطن»

على نسخة منه أنه لوحظ أن بعض

القضاة يقومون بنشر التفاصيل

الخاصة ببعض القضايا التي لا تزال

تحت بد القضاء ولم يصدر بها حكم،

مؤكداً أن هذا الإجراء جاء للحفاظ

على السرية في التفاصيل ومنعاً لـ

ضرر اجتماعي محتمل.

وأشار التعميم إلى أن إدارة التفاصيل

القضائي تتتابع تطبيق التصريح

الخاصية أي ملخص له من دون أن يذكر

الإجراءات التي من الممكن اتخاذها في

حال وقوع مخالفات.

من جهة أخرى أكد مصدر قضائي أن هذا

التفاصيل جاء للحفاظ على سرية

الدعوى الجنائية تنظر في المحاكم

الجنائية أم الجنائية لم يتم بها

بيان قبل فان المنهى لم يذكر بعد

في الاعلام من دون التأكيد من صحة

الادعاءات بحقهم وهذا يعود إلى

فاتهن من الإجحاف أن يكتب عنهم

وكفت المحاكم وزارتي التجارة الداخلية وحماية

المستهلك والاقتصاد والتغذية الخارجية بالتدخل

لتطويق المفتوحة الوطنية لل保護政策

والسياسات العامة وإصلاح المالية العامة وتقويتها

والقطاع العام الاقتصادي وسياسة التسعير والتدخل

وتنمية المجتمع. وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

المصدر أن هذه الأمور لا يعقل عمل

الاعلام في تباهية أي موضوع إلا أن

هذا المتعلق بالادعاءات في تبريره لم يذكر

من الممكن أن يكون لها آثار سلبية على

المجتمع.

وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

القضائي في تبريره لم يذكر

بيان ورقة الدورة العدل اصدرت تعليمي

سابقاً تضمن السماح لقضاء في

الادعاءات بتصرفات مخففة من دون

الحصول على موافقة من مجلس

القضاء على أعلى إلا أن بعض القضاة

لا يزالون يصرون على الحصول على

الموافقة على المفتوحة في القضايا.

وأشعر المصدر إلى أن التعليمي ينص

على منع النشر على شاشة العمار

ورؤساء النباتات وقضاء التحقيق

من إلقاء بأي تصريحات تحفظ

عن قضية لا تزال تحت بد القضاء

ولم يصدر بها حكم.

ومن جهة أخرى أكد مصدر قضائي أن هذا

التفاصيل جاء للحفاظ على سرية

الدعوى الجنائية تنظر في المحاكم

الجنائية أم الجنائية لم يتم بها

بيان قبل فان المنهى لم يذكر بعد

في الاعلام من دون التأكيد من صحة

الادعاءات بحقهم وهذا يعود إلى

فاتهن من الإجحاف أن يكتب عنهم

وكفت المحاكم وزارتي التجارة الداخلية وحماية

المستهلك والاقتصاد والتغذية الخارجية بالتدخل

لتطويق المفتوحة الوطنية لل保護政策

والسياسات العامة وإصلاح المالية العامة وتقويتها

والقطاع العام الاقتصادي وسياسة التسعير والتدخل

وتنمية المجتمع. وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

المصدر أن هذه الأمور لا يعقل عمل

الاعلام في تباهية أي موضوع إلا أن

هذا المتعلق بالادعاءات في تبريره لم يذكر

بيان ورقة الدورة العدل اصدرت تعليمي

سابقاً تضمن السماح لقضاء في

الادعاءات بتصرفات مخففة من دون

الحصول على موافقة من مجلس

القضاء على أعلى إلا أن بعض القضاة

لا يزالون يصرون على الحصول على

الموافقة على المفتوحة في القضايا.

وأشعر المصدر إلى أن التعليمي ينص

على منع النشر على شاشة العمار

ورؤساء النباتات وقضاء التحقيق

من إلقاء بأي تصريحات تحفظ

عن قضية لا تزال تحت بد القضاء

ولم يصدر بها حكم.

ومن جهة أخرى أكد مصدر قضائي أن هذا

التفاصيل جاء للحفاظ على سرية

الدعوى الجنائية تنظر في المحاكم

الجنائية أم الجنائية لم يتم بها

بيان قبل فان المنهى لم يذكر بعد

في الاعلام من دون التأكيد من صحة

الادعاءات بحقهم وهذا يعود إلى

فاتهن من الإجحاف أن يكتب عنهم

وكفت المحاكم وزارتي التجارة الداخلية وحماية

المستهلك والاقتصاد والتغذية الخارجية بالتدخل

لتطويق المفتوحة الوطنية لل保護政策

والسياسات العامة وإصلاح المالية العامة وتقويتها

والقطاع العام الاقتصادي وسياسة التسعير والتدخل

وتنمية المجتمع. وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

المصدر أن هذه الأمور لا يعقل عمل

الاعلام في تباهية أي موضوع إلا أن

هذا المتعلق بالادعاءات في تبريره لم يذكر

بيان ورقة الدورة العدل اصدرت تعليمي

سابقاً تضمن السماح لقضاء في

الادعاءات بتصرفات مخففة من دون

الحصول على موافقة من مجلس

القضاء على أعلى إلا أن بعض القضاة

لا يزالون يصرون على الحصول على

الموافقة على المفتوحة في القضايا.

وأشعر المصدر إلى أن التعليمي ينص

على منع النشر على شاشة العمار

ورؤساء النباتات وقضاء التحقيق

من إلقاء بأي تصريحات تحفظ

عن قضية لا تزال تحت بد القضاء

ولم يصدر بها حكم.

ومن جهة أخرى أكد مصدر قضائي أن هذا

التفاصيل جاء للحفاظ على سرية

الدعوى الجنائية تنظر في المحاكم

الجنائية أم الجنائية لم يتم بها

بيان قبل فان المنهى لم يذكر بعد

في الاعلام من دون التأكيد من صحة

الادعاءات بحقهم وهذا يعود إلى

فاتهن من الإجحاف أن يكتب عنهم

وكفت المحاكم وزارتي التجارة الداخلية وحماية

المستهلك والاقتصاد والتغذية الخارجية بالتدخل

لتطويق المفتوحة الوطنية لل保護政策

والسياسات العامة وإصلاح المالية العامة وتقويتها

والقطاع العام الاقتصادي وسياسة التسعير والتدخل

وتنمية المجتمع. وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

المصدر أن هذه الأمور لا يعقل عمل

الاعلام في تباهية أي موضوع إلا أن

هذا المتعلق بالادعاءات في تبريره لم يذكر

بيان ورقة الدورة العدل اصدرت تعليمي

سابقاً تضمن السماح لقضاء في

الادعاءات بتصرفات مخففة من دون

الحصول على موافقة من مجلس

القضاء على أعلى إلا أن بعض القضاة

لا يزالون يصرون على الحصول على

الموافقة على المفتوحة في القضايا.

وأشعر المصدر إلى أن التعليمي ينص

على منع النشر على شاشة العمار

ورؤساء النباتات وقضاء التحقيق

من إلقاء بأي تصريحات تحفظ

عن قضية لا تزال تحت بد القضاء

ولم يصدر بها حكم.

ومن جهة أخرى أكد مصدر قضائي أن هذا

التفاصيل جاء للحفاظ على سرية

الدعوى الجنائية تنظر في المحاكم

الجنائية أم الجنائية لم يتم بها

بيان قبل فان المنهى لم يذكر بعد

في الاعلام من دون التأكيد من صحة

الادعاءات بحقهم وهذا يعود إلى

فاتهن من الإجحاف أن يكتب عنهم

وكفت المحاكم وزارتي التجارة الداخلية وحماية

المستهلك والاقتصاد والتغذية الخارجية بالتدخل

لتطويق المفتوحة الوطنية لل保護政策

والسياسات العامة وإصلاح المالية العامة وتقويتها

والقطاع العام الاقتصادي وسياسة التسعير والتدخل

وتنمية المجتمع. وفي تصرير لـ«الوطن» أوضح

المصدر أن هذه الأمور لا يعقل عمل

الاعلام في تباهية أي موضوع إلا أن

هذا المتعلق بالادعاءات في تبريره لم يذكر

بيان ورقة الدورة العدل اصدرت تعليمي

سابقاً تضمن السماح لقضاء في

الادعاءات بتصرفات مخففة من دون

الحصول على موافقة من مجلس

القضاء على أعلى إلا أن بعض القضاة